جمهورية العـراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العُليا
قسم القانون

مبدأ تحول الإجراء الجزائي المعَيب

﴿ دراسة مقارنة ﴾

اطروحة مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام

من قبل الطالب

رائـد صبـــار عبـــاس

بإشراف

أ.د. ضياء عبد اللّه عبود

استاذ القانون الجنائي

1442 هـ 2021 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

سورة الاحقاف – (15)

الشكر والتقدير

الشكر لله اولاً واخيراً على نعمه التي لا تعد ولا تحصى والصلاة والسلام على أشرف الخلق اجمعين محمد عليه وعلى آلة الطيبين الطاهرين افضل الصلاة والتسليم .

كما قيل في الحكمة (**من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق**)

الشكر والتقدير والامتنان لأستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور (ضياء عبد الله عبود) الذي تكرم عليّ بقبول اشرافه ولما ابداه من تعاون وجهد جزاه الله عني كل خير .

والشكر موصول الى معهد العلمين للدراسات العليا الذي اتاح لي اكمال دراستي العليا فجزا الله المؤسسين كل خير .

كما واشكر جميع الكادر التدريسي والاداري في المعهد لكل ما قدموه من تعاون وجهود خلال مسيرتي هذه .

ولا أنسى ان اشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة في هذا المشوار .

الباحث

2021م

الإهـــــداء

إلى حبيبي (العراق) وطني الغالي مهد الانبياء والحضارات

الى روح والدي . . . المغفور له بإذن الله الذي لطالما كان المشجع والمتابع والاساس بعد

الله (عزوجل) في نجاحي وتوفيقي عسى ان أرد له الدين وافرحه في مثواه

الى روح والدتي الحنونة . . . والتي كان لدعائها المستمر

الاثر في نجاحي

الى اخواني واخواتي الاعزاء . . .

الى زوجتي (نجلاء) . . . ورفيقة دربي التي لم تبخل عليّ بكل ما من شأنه نجاحي

الى اولادي الاعزاء . . .

اهدي هذا الجهد المتواضع

المستخلص

من أجل إحقاق، الحق وصدور حكم جزائي صحيح ، وتقليل ما قد يشوب صياغته من شوائب تؤثر فيه، نجد أن قانون المحاكمات الجزائية العراقي يشمل مجموعة من القواعد الإجرائية التي تتبع عند وقوع الجريمة من قبل الجاني، تبدأ من مرحلة التحري وجمع الأدلة، مروراً بمرحلتي التحقيق الإبتدائي، والمحاكمة، وحتى صياغة الحكم فيها، الذي يمثل الإجراء النهائي من محكمة الموضوع، لهذه الإجراءات، والأثر المترتب عليها، ولذلك فقد أحاطه المشرع الجزائي بضمانات مختلفة، ولتحقيق تلك الضمانات، وصحة الحكم الجزائي ، لابد من وجود سلطة لها الاختصاص والصلاحية، التي تمكنها من صياغة حكم نموذجي بعيد عن العيوب، على وفق معطيات قانونية؛ كي يكون غير معرض للنقض.

لذلك عندما يعتري الإجراء الجزائي عيب يخل بصحة ذلك الإجراء ، و من شأنه أن يؤدي إلى بطلان الإجراء الجزائي في حال دفع الخصم بذلك، أو أن تقوم المحكمة بإثارة ذلك من تلقاء نفسها، فهل يجوز تحّول ذلك الإجراء المعيب عن طريق تصحيحه، وإتباع مبدأ تحّول الإجراء الجزائي المعيب ، من خلال الاستفاده من العناصر الصحيحه في الإجراء المعيب وهدر الباطله منها بحيث ينتج إجراء جزائي صحيح من العناصر الصحيحه وهذا يوفر الجهد والوقت والنفقات ويحافظ على حقوق الأفراد والمراكز القانونية من دون أن يمس بمبدأ الشرعيه الجنائيه، والذي تناولناه في ثلاثة فصول: مبينين في الفصل الأول تأصيل وتحليل مفهوم البطلان في الإجراءات الجزائية وتحليله من حيث ماهية بطلان الإجراء الجزائي، و النظام القانوني له، وبطلان إجراءات التحري وجمع الادلة والتحقيق الإبتدائي والمحاكمة ، ثم تناولنا في الفصل الثاني: مفهوم الإجراء الجزائي المعيب وتحّوله، من حيث ماهية الإجراء الجزائي المعيب وتحّوله، وطبيعة الإجراء الجزائي المعيب، والشروط الواجب توافرها فيه، وجاء الفصل الثالث عن الآلية القانونية لتحول الإجراء المعيب وآثاره، وأنهينا دراستنا بالخاتمة والتي توصلنا فيها لمجموعة من الإستنتاجات والمقترحات والمستخلص.

و أنهينا دراستنا بالخاتمة والتي توصلنا فيها في مجموعة من الإستنتاجات أهمها أن..... كما اقترحنا....

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	**1**
الفصل الأول **ماهية البطلان في الإجراءات الجزائية**	**7**
المبحث الأول: مفهوم بطلان الإجراء الجزائي ونظامه القانوني	**8**
المطلب الأول: مفهوم بطلان الإجراء الجزائي	**8**
الفرع الأول: تعريف البطلان ومذاهبه	**9**
الفرع الثاني: أسباب البطلان	**15**
المطلب الثاني: التنظيم التشريعي لبطلان الإجراء الجزائي	**19**
الفرع الأول: أنواع البطلان	**20**
الفرع الثاني: التمييز بين البطلان المطلق والبطلان النسبي	**26**
المطلب الثالث: النظام القانوني لبطلان الإجراء الجزائي	**26**
الفرع الأول: النظام القانوني للبطلان	**27**
الفرع الثاني: أحكام البطلان وآثاره	**28**
المبحث الثاني: بطلان الإجراءات في الدعوى الجزائية	**31**
المطلب الأول: بطلان إجراءات التحري وجمع الأدلة والسلطة المختصة بها	**33**
الفرع الأول: مفهوم الدفع ببطلان إجراءات التفتيش	**34**
الفرع الثاني: شروط الدفع ببطلان إجراءات التفتيش	**37**
الفرع الثالث: أحكام الدفع ببطلان إجراءات التفتيش	**39**
الفرع الرابع: أثر الدفع في بطلان إجراءات التفتيش	**42**
المطلب الثاني: بطلان إجراءات التحقيق الابتدائي	**45**
الفرع الأول: تعريف العمل الإجرائي	**45**
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للعمل الإجرائي	**46**
الفرع الثالث: الخصائص القانونية للعمل الإجرائي	**48**
الفرع الرابع: آثار البطلان القانونية على العمل الإجرائي	**50**
المطلب الثالث: بطلان إجراءات المحاكمة	**51**
الفرع الأول: مخالفة الإجراءات السابقة لصدور الحكم الجزائي	**51**
الفرع الثاني: التشكيل غير القانوني للمحكمة	**59**
الفرع الثالث: مخالفة الإجراءات المتعلقة بالحكم الجزائي ذاته.	**69**
الفصل الثاني **ماهية الإجراء الجزائي المعيب وتحوله**	**86**
المبحث الأول: مفهوم الإجراء الجزائي المعيب وتحوله	**86**
المطلب الأول: تعريف الإجراء الجزائي المعيب وصوره	**87**
الفرع الأول: تعريف الإجراء الجزائي المعيب	**87**
الفرع الثاني: صور الإجراء الجزائي المعيب	**88**
المطلب الثاني: أسباب الإجراء الجزائي المعيب	**103**
الفرع الأول: الأسباب الشكلية	**103**
الفرع الثاني: الأسباب الموضوعية	**109**
المطلب الثالث: مفهوم تحول الإجراء الجزائي المعيب	**118**
الفرع الأول: التعريف بفكرة التحول في الإجراءات الجزائية	**118**

الفرع الثاني: علاقة فكرة التحول بالإجراء الجزائي المعيب	**122**
المبحث الثاني: طبيعة الإجراء الجزائي المعيب وشروط تحوله	**128**
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للعيوب الجزائية	**128**
الفرع الأول: طبيعة العيب المادي	**129**
الفرع الثاني: طبيعة العيب القانوني	**134**
الفرع الثالث: طبيعة العيب الواقعي	**136**
المطلب الثاني: الشروط الخاصة بتحول الإجراء المعيب	**138**
الفرع الأول: شروط تحول الإجراء الجزائي	**138**
الفرع الثاني: أحكام تحول الإجراءات الجزائية والآثار المترتبة عليه	**143**
المطلب الثالث: قواعد الدفع، وتحول العيب المؤدي إلى بطلان أو انعدام الحكم الجزائي	**146**
الفرع الأول: قواعد تصحيح العيب المؤدي إلى بطلان الحكم الجزائي	**146**
الفرع الثاني: انعدام الحكم الجزائي	**159**
الفصل الثالث **الإجراءات القانونية لتصحيح الإجراء المعيب وآثاره**	**167**
المبحث الأول: الآلية القانونية لتصحيح الإجراء المعيب	**168**
المطلب الأول: طريق تصحيح الإجراء المعيب مادياً	**169**
المطلب الثاني: طريق تصحيح الإجراء المعيب قانوناً	**170**
الفرع الأول: التصحيح بطريق الاعتراض على الحكم الغيابي	**173**
الفرع الثاني: التصحيح بطريق التمييز	**176**
الفرع الثالث: تصحيح القرار التمييزي	**193**
المطلب الثالث: طريق تحول الإجراء المعيب واقعياً	**195**
المبحث الثاني: الآثار القانونية لتحول الإجراء المعيب	**199**
المطلب الأول: أثر التصحيح في الأعمال الإجرائية السابقة للحكم	**201**
الفرع الأول: آثار التصحيح في الأعمال الإجرائية	**201**
الفرع الثاني: أثر تصحيح في الأعمال الإجرائية السابقة للحكم	**207**
الفرع الثالث: آثار تصحيح الحكم الجزائي على الدعوى المدنية	**211**
المطلب الثاني: أثر التصحيح في الأعمال الإجرائية اللاحقة للحكم	**212**
المطلب الثالث: أثر التصحيح في حجية الحكم الجزائي	**216**
الفرع الأول: أثر التصحيح في القوة التنفيذية للحكم الجزائي	**218**
الفرع الثاني: أثر التصحيح في حجية الشيء المحكوم فيه (قوة الشيء المقضي به)	**220**
الخاتمة	**232**
المصادر والمراجع	**238**
دلالة الرموز	**249**